AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

المجلـــس التنفيـــذي
الدورة العادية الخامسة عشرة
سرت، الجماهيرية العظمى، 24-30 يونيو 2009

EX.CL/515 (XV)

الاستثمار في التجارة
من أجل النمو الاقتصادي والأمن الغذائي
مديرية الاقتصاد الريفي والزراعة

الاستثمار في التجارة من أجل النمو الاقتصادي والأمن الغذائي
مديرية الاقتصاد الريفي والزراعة

1. الملاحظات التمهيدية:

يسرني أن أرسل إليكم طيه تقرير المؤتمر المشترك لوزراء الزراعة والأراضي وتربية الماشية المنعقد في مقر الاتحاد الإفريقي بأديس أبابا، إثيوبيا، يومي 23 و24 أبريل 2009. لقد تناول التقرير مسائل عديدة تتصل برفع مستوى الإنتاج والإنتاجية الزراعيين من خلال زيادة الاستثمار في القطاع، وتمشيا مع إطار وعملية البرنامج الإفريقي الشامل للتنمية الزراعية الرامي إلى تنمية الزراعة في إفريقيا. كان المؤتمر فريدا من نوعه حيث أنه، للمرة الأولى، عُقد مؤتمر مشترك جمع بين وزراء الزراعة والأراضي وتربية الماشية في لقاء واحد. وكان الهدف هو وضع نهج منسق لتكثيف الزراعة في إفريقيا نظرا للتقارب والتقاطع اللذين تتسم بهما المسائل المسندة إلى هذه الوزارات.

إجمالا، تم تمثيل خمسة وثلاثين دولة عضوا في الاتحاد الإفريقي في المؤتمر. إضافة إلى ذلك، شاركت فيه السفارات والمؤسسات الرائدة للبرنامج الإفريقي الشامل لتنمية الزراعية وشركاء إنمائيون آخرون كما يلي: العمل الدولي للمساعدة، بنك التنمية الإفريقي، الموارد الجينية الحيوانية لأغراض الزراعة، التعاون الإفريقي العربي، مؤتمر الوزراء الإفريقيين للمياه، الاتحاد الإفريقي/البحث والتطوير في مجال الحبوب الغذائية في المناطق شبه القاحلة (سافجراد)، مفوضية الاتحاد الإفريقي، البنك العربي للتنمية الإفريقية، البرازيل، تجمع دول الساحل والصحراء، السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الإفريقي، الصندوق الدانمركي للتنمية الدولية، المجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا، الاقتصاد والزراعة، المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، منظمة الزراعة والأغذية، منتدى البحث الزراعي في إفريقيا، الزراعات المستقبلية،

الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، المركز الدولي للبحث في زراعة الإحراج، المعهد الدولي للبحوث في سياسات الأغذية– النظام الإستراتيجي الإقليمي لدعم التحليل والمعارف، منظمة العمل الدولية، منتجات إنتشونا الزراعية، الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية، اليابان، الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، سفارة المملكة العربية السعودية بأديس أبابا، الوزارة الأثيوبية للزراعة والتنمية الريفية، النيباد، الخطة الدولية، البرنامج الإقليمي لمنظمات مزارعي وسط إفريقيا، شبكة منظمات المزارعين والمنتجين الزراعيين لغرب إفريقيا، سفارة المملكة الهولندية بأديس أبابا، مجموعة تنمية الجنوب الإفريقي، جامعة كوازولو ناتال، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، اليونيسيف، جامعة ياوندي، البنك الدولي، لبرنامج الغذاء العالمي، برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، سفارة الولايات المتحدة الأمريكية بأديس أبابا، جامعة زامبيا. تولت الجماهيرية العظمى رئاسة المؤتمر وانتُخب كل من جمهورية الكونغو وليسوتو والنيجر نائبة للرئيس، وكينيا مقرراً. وسبق مؤتمر الوزراء المشترك اجتماعان منفصلان، الأول حول الزراعة وتربية المواشي والثاني حول الأراضي والمسائل المتصلة بها.

2. **تنظيم التقرير:**

تم تنظيم التقرير كما يلي: يتناول القسم الأول مشاركة الدول الأعضاء والشركاء الإنمائيين، بينما يتعلق القسم الثاني بافتتاح الجلسة التي اشتملت، من بين أمور أخرى، على كلمة الترحيب من سعادة مفوض الاقتصاد الريفي والزراعة، وبيانا من المدير التنفيذي للنيباد، وكذلك الافتتاح الرسمي للمؤتمر المشترك. أما القسم الثالث فهو حول تشكيل هيئة المكتب، فيما يتناول القسم الرابع اعتماد جدول الأعمال وتنظيم العمل. وأخيرا، يتعلق القسم الخامس باعتماد تقارير خبراء الزراعة والأراضي وكذلك بإبراز وضع تنفيذ البرنامج الإفريقي الشامل للتنمية الزراعية، إضافة إلى دور البحث في رفع مستوى الإنتاجية.

توصيات ومقررات المؤتمر:

بحث المؤتمر مختلف التوصيات الصادرة عن اجتماعي الخبراء حول الزراعة والأراضي، واتخذ على أساس هذه التقارير مقررات عديدة يُنتظر أن تعزز الاستثمار في القطاع الزراعي وتعجّل بالتالي بمكافحة الجوع والفقر في القارة.

استعرض المؤتمر آثار تغير المناخ والفرص التي يتضمنها لتعزيز الاستثمار والنمو للزراعة الإفريقية. وأشار إلى أن تدهور الأراضي يضر بالأمن الغذائي ويزيد من شدة تأثر الاقتصاديات الإفريقية بتقلبات وتغير المناخ، ويساهم مساهمة كبيرة في إنبعاثات غازات الدفيئة. ولاحظ المؤتمر أن من شأن إدماج الزراعة في آلية التنمية النظيفة المقرر إنشاؤها في المستقبل أن تعود بفوائد تساعد على الحد من غازات الدفيئة ويخلق فرصا جديدة للفوز بثلاثة أمور- زيادة الإنتاجية وتأقلم الزراعة الإفريقية مع المناخ والحد من إنبعاثات غازات الدفيئة مع الكفاءة في الكلفة. وعليه، حث المؤتمر مفوضية الاتحاد الإفريقي/النيباد والشركاء على ضمان إدماج المسائل والمبادرات المتعلقة بمكافحة التصحر وإدارة المياه الزراعية، بشكل مباشر، في الجهود الرامية إلى دعم إدارة مستدامة للأراضي وإجراءات التكيف مع تغير المناخ تمشيا مع إعلان الجزائر.

فيما يتعلق بالتجارة الزراعية ونظم الأسواق الإقليمية، شدد المؤتمر على ضرورة أن يشكل تطوير سلسلة القيمة والوصول إلى الخدمات المالية عناصر في تعزيز الاستدامة المالية ونمو القطاعات الزراعية وما يتصل بذلك من خلق الثروات. وحث الدول الأعضاء على تأكيد التزاماتها مجددا بتحقيق التحديث المستدام للزراعة والتحول الزراعي في إفريقيا من خلال مزيد من التركيز على السياسات التي ترفع من مستوى الإنتاجية الزراعية وتُوسع فرص التسويق على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية. وعليه، دعا المؤتمر الدول الأعضاء إلى أن تهيئ، من بين أمور أخرى، بيئة مواتية

لإطلاق استثمار القطاع الخاص في تطوير سلسلة القيمة للأغذية والمنتجات الزراعية الأساسية الإستراتيجية من خلال خلق مناطق للاستثمار الزراعي الإقليمي التفضيلي في المناطق التي لها إمكانية عالية لإنتاج مثل هذه المنتجات.

لتشجيع مشاركة الفقراء والمجموعات المستضعفة في الأنشطة الريفية أقر المؤتمر بالأثر السلبي لارتفاع أسعار الغذاء،وخاصة على الفقراء والمزارعين المستضعفين والأسر وبالتالي، قام بتوجيه الدعوة لتحديد المستضعفين من السكان بما في ذلك أصحاب التحديات الجسدية،الذين لا يملكون الأراضي ،الرعاة والنساء..الخ، وأكد قبول الحاجة إلى مشاركتهم في الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بإستراتيجيات النمو الزراعي. ومن أجل تحسين المصاعب التي تواجه المجموعات المستضعفة،خاصة خلال هذه الأزمة الغذائية وارتفاع أسعار الغذاء،أوصى المؤتمر ،ضمن توصيات أخرى، بأن تقوم الدول الأعضاء بتسهيل إجراء إصلاحات سياسية لإزالة الحواجز الاقتصادية والاجتماعية التي تحد من استدامة دخول ومشاركة الفقراء في الأنشطة التجارية والاقتصادية.

جرت أيضا مناقشة وضع البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية. وتمت ملاحظة الحاجة العاجلة لتنفيذ أجندة البرنامج الإفريقي الشامل للتنمية الزراعية فى إفريقيا بصورة متسارعة تقودها الدولة والمتضمنة وعيا متزايدا وفهما والتزاما بأجندة البرنامج الإفريقي الشامل للتنمية الزراعية. ولذا فقد أوصى المؤتمر بان يكون الاتحاد الإفريقي والشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (النيباد) بالتعاون مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية مسئولين عن مشاركة الدول الأعضاء بنشاط في تعزيز مستوى تنفيذ أجندة البرنامج الإفريقي الشامل للتنمية الزراعية على مستوى الدولة وفق الخطوط التوجيهية التشغيلية المفصلة في "دليل البرنامج الإفريقي الشامل للتنمية الزراعية" الذي تم وضعه مؤخرا.

وفيما يتعلق بتعقب متابعة الإنفاق العام، تم التركيز على الحاجة إلى مواءمة تعريف الزراعة في الدول الأعضاء عند قياس وتعقب تخصيص الميزانية والنفقات ولاحظ المؤتمر انه وبعد صدور "إعلان مابوتو" تحقق تحسن في تمويل الزراعة، رغم انه لا يزال هنالك الكثير مما يتوجب القيام به. غير أنه تمت التوصية بقيام الدول الأعضاء بزيادة إنفاقها في القطاع الزراعي، وهو ما يجب قياسه وفق "الناتج الزراعي المحلي الإجمالي" لضمان تحليل أفضل لِما إذا كانت البلدان تستثمر بفاعلية لتحقيق النمو المستهدف في القطاع.

وتعامل المؤتمر أيضا بكثافة مع تقرير الخبراء بشان المسائل المتعلقة بالأرض وما تشكله من تحديات للزراعة في أفريقيا.أقر المؤتمر بأهمية الأرض في النمو الاجتماعي والاقتصادي المستدام والتنمية في إفريقيا ومن ثم الحاجة إلى تامين واستخدام وإدارة الأرض باستدامة. ولاحظ أيضاً التقدم المطرد الذي تحرزه الدول الأعضاء في بدء واستعراض وتنفيذ سياسات الأرض الشاملة حتى تلعب قطاعات الأرض المختلفة دورا هاما في تنمية القطاع.

وبخصوص الأرض وما يتصل بها، أوصى المؤتمر ان تراجع الدول الأعضاء قطاعات الأرض بها بغية وضع سياسات شاملة تأخذ في الاعتبار حاجاتها الخاصة وبناء قدراتها البشرية والمالية والفنية على دعم وضع وتنفيذ سياسات الأرض. وأوصى أيضا أن تقوم الدول الأعضاء بوضع إصلاحات وتقييم الأرض واستراتيجيات تنفيذ ذات طبيعة شاملة وتعزيز مشاركة أصحاب المصالح متعددي الأطراف في عمليات صوغ وتنفيذ سياسات الأرض.

السادة الوزراء المحترمين، أتشرف بان أقدم لعلمكم، تقرير المؤتمر المشترك لوزراء الزراعة والأراضي وتربية الماشية للاتحاد الإفريقي.

—

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

EX.CL/515 (XV)
ANNEX.

تقرير المؤتمر المشترك لوزراء الزراعة والأراضي وتربية الماشية للاتحاد الأفريقي

—

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

المؤتمر المشترك لوزراء الزراعة
والأراضي وتربية الماشية للاتحاد الأفريقـــي
أديس أبابا، إثيوبيا، 23–24 أبريل 2009

—

CAMA/MIN/RPT. (XI)

تقرير المؤتمر المشترك لوزراء الزراعة والأراضي وتربية الماشية للاتحاد الأفريقي

—

الموضوع الرئيسي:

"الاستثمار في الزراعة من أجل النمو الاقتصادي والأمن الغذائي"

—

تقرير المؤتمر المشترك لوزراء الزراعة والأراضي وتربية الماشية للاتحاد الأفريقي

1- المشاركة:

1) شاركت الدول الأعضاء التالية في الاتحاد الأفريقي في مؤتمر وزراء الزراعة والأراضي وتربية الماشية: الجزائر، أنجولا، بنين، بوركينا فاسو، بوروندي، بوتسوانا، الكاميرون، تشاد، الكونغو برازافيل، كوت ديفوار، جمهورية الكونغو الديمقراطية، مصر، إثيوبيا، جامبيا، غانا، كينيا، ليسوتو، ليبيريا، ليبيا، ملاوي، مالي، موزمبيق، ناميبيا، النيجر، نيجيريا، رواندا، الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، السنغال، سيراليون، جنوب أفريقيا، السودان، تنزانيا، توجو، تونس، أوغندا وزيمبابوي.

2) وبالإضافة إلى ذلك شاركت المنظمات والمؤسسات والسفارات والبلدان التالية في المؤتمر: أكشن إيد انترناشونال، بنك التنمية الأفريقي، AGRA، التعاون الأفريقي–العربي، المؤتمر الوزاري الأفريقي بشأن المياه، الاتحاد الأفريقي، سافجراد، مفوضية الاتحاد الأفريقي، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، البرازيل، سين–صاد، الكوميسا، DFID، المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ECO-AGRICULTURAL، الإيكواس، الفاو، FARA، FUTURE AGRICULTURES، الآلية العالمية لـــ UNCCD، ICRAF، IFPRI-RESAKSS، منظمة العمل الدولية منتجات ايتشونا الزراعية، الإيقاد، اليابان، JICA، المملكة العربية السعودية، أديس أبابا، MOARD، النيباد، PLAN INTERNATIONAL، PROPAC، ROPPA، السفارة الدانمركية الملكية أديس أبابا، مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي، UKZN، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقي، اليونيسيف، جامعة ياوندي، البنك الدولي، برنامج الغذاء العالمي، برنامج الأمم المتحدة للإيدز، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، سفارة الولايات المتحدة في أديس أبابا، وجامعة زامبيا.

2- الجلسة الافتتاحية:

2-1 ملاحظات الترحيب:

3) دعت صاحبة السعادة مفوضة الاقتصاد الريفي والزراعة، سعادة توموسيمي رودا بيس، الاجتماع إلى الانتظام وتقدمت بملاحظاتها الترحيبية. وقد أعقب هذا ملاحظات ترحيب بواسطة الدكتور إبراهيم مایاكي، الموظف التنفيذي الرئيسي للنيباد[1]. وقد دعي كل من المفوضة والموظف التنفيذي الرئيسي للنيباد إلى التنفيذ المعجل لبرنامج عمل وإطار البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية لتمكين أفريقيا من الاستجابة بصورة ملائمة وسليمة للتحديات القارية والعالمية المنبثقة بما في ذلك الأزمة الغذائية العالمية، وأزمة الطاقة والوقود والتغير المناخي، وقد أكد، في سياق الموضوع الرئيسي للمؤتمر، على الأهمية والدور الرئيسي الذي تلعبه الزراعة كأداة إستراتيجية للتنمية بصفة عامة، ومعالجة الأمن الغذائي وتخفيف حدة الفقر في أفريقيا. كما حثا جميع المبادرات على مختلف الأصعدة لكي تمعن بصورة واضحة حول الكيفية التي يمكن بها لمبادراتهم أن تتحول بصورة ملموسة إلى برامج تأثيرية تقوم على أساس البلاد/المجتمع. وقاما بتشجيع الشركاء لاستخدام ممثليها على الصعيد الوطني لتنظيم برامجها من أجل تنفيذ البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية وأن تدعم وتؤيد هذا البرنامج وبصفة خاصة على الأصعدة الإقليمية والعالمية.

2-2 بيانات بواسطة الشركاء الإنمائيين:

4) تقدم الشركاء التاليون بيانات موجزة تغطي مختلف المسائل مع تركيز عام على التعجيل بالبرامج التي تقوم على أساس البلدان مع تأثير واضح، وكذلك على البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية كإطار شامل:

[1] الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا

UN-HLTF، البنك الدولي، الاتحاد الأوروبي، الفاو، برنامج الغذاء العالمي، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، JICA، AGRA، وبنك التنمية الأفريقي.

2-3 **الافتتاح الرسمي:**

5) تم افتتاح المؤتمر بصفة رسمية بواسطة وزير الزراعة والتنمية الريفية لإثيوبيا، السيد الموقر تفرا ديريبو. وقبل البيان الافتتاحي للسيد الموقر ديريبو، تقدم وزير الزراعة والغابات والأمن الغذائي لسيراليون، السيد الموقر جوزيف سام سيساي، ببيان موجز مركزاً على أوجه التقدم التي كانت تقوم بها سيراليون في النهوض ببرنامجها الزراعي في إطار البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية.

3-**تشكيل هيئة المكتب:**

6) تمت دعوة هيئة المكتب حسبما تم تشكيلها في بداية اجتماع الخبراء، إلى تولي رئاسة الاجتماع:

الرئيس:	ليبيا
النائب الأول للرئيس:	الكونغو برازافيل
النائب الثاني للرئيس:	ليسوتو
النائب الثالث للرئيس:	النيجر
المقرر:	كينيا

4-**إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل:**

7) أقر مؤتمر الوزراء جدول أعماله وبرنامج عمله حسبما تم تقديمهما.

8) كان الموضوع الرئيسي الشامل للمؤتمر هو "الاستثمار في الزراعة من أجل النمو الاقتصادي والأمن الغذائي".

وقد تم إقرار هذا من الموضوع الرئيسي لمؤتمر قمة يونيو- يوليو 2009 حسبما صادقت عليه الدورة العادية الثانية عشرة للاتحاد الأفريقي (فبراير 2009) وقد أقر الاجتماع الموضوع الفرعي حسبما هو محدد أدناه:

- التغير المناخي: فرص للاستثمارات والنمو المعززين للزراعة الأفريقية.
- أنظمة إقليمية للزراعة والتجارة والأسواق: مسائل وتحديات لحفز التحول والنمو الاقتصاديين في أفريقيا.
- تمويل الاستثمار: جعل الزراعة الأفريقية خياراً للاستثمار قابلاً للاستمرار.
- حفز مشاركة الفقراء والمجموعة المستضعفة الأخرى في الأنشطة الاقتصادية الريفية.

5- **اعتماد تقارير الخبراء:**

5-1 **الزراعة:**

5-1-1 **التغير المناخي وفرص للاستثمار والنمو المعززين للزراعة الأفريقية:**

9) **تأكيداً على** أن التقلبات المناخية والتغير المناخي هم عامل رئيسي، وستكون كذلك، لبرنامج التنمية الزراعية، وان من المحتم على أفريقيا أن تعتمد- على جميع الأصعدة- على الإنتاجية والمرونة في الأنظمة الزراعية.

10) **إدراكاً** بأن تدنى الأراضي يقوض الأمن الغذائي، ويزيد من تعرض الاقتصاديات الأفريقية إلى خطر التقلبات والتغير المناخي ويسهم بصورة كبيرة في انبعاثات غازات الدفيئة.

11) **إشارة** إلى أن تدنى الأراضي وإزالة الإحراج تخفض من الإنتاجية الرئيسية بما يزيد عن 20% من الأراضي الأفريقي نتيجة لإزالة الإحراج والممارسات غير المستدامة لإدارة الأراضي الزراعية، والإفراط في المرعى، إلخ.

12) **وإشارة أيضاً** إلى أن معالجة التغير المناخي هي موضوع متعارض وسيحتاج إلى جهود قطاعية مشتركة متناغمة بما في ذلك التعاون فيما بين أهداف الإنتاجية الزراعية، من جهة، والمرونة البيئية وحماية التنوع الإحيائي من الجهة الأخرى.

13) **وإدراكاً** بأن الممارسات المحسنة لإدارة الأراضي الزراعية هي جاهزة للزيادة ويمكن أن تزيد من الإنتاج الزراعي وتعمل على موازنة آثار التغير المناخي بينما من الممكن أن تحقق عائداً إضافياً عن طريق السوق العالمية للكربون.

14) **وإشارة** إلى أن إدراج الكربون الزراعي في CDM، المستقبلية يمكن أن يحدث فوائد تخفيفية ويخلق فرصاً جديدة لزيادة ممكنة في الإنتاجية بكسب ثلاثي الأبعاد ومرونة مناخية للزراعة الأفريقية وتخفيف فعال التكلفة لغازات الدفيئة.

15) **وإدراكاً** بأن البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية التابع للنيباد، وخطة العمل البيئية يمثلان أطراً تدعمها الجهود الجماعية مثل برنامج شراكة تير آفريكا، تؤدي إلى معالجة التقلبات والتغير المناخي، وبصفة خاصة نظراً لأنها هامة لزيادة الاستثمارات المستدامة لإدارة الأراضي.

<u>فإن المؤتمر:</u>

16) **يطلب من** مفوضية الاتحاد الأفريقي– النيباد تيسير عملية وضع إطار SLM للتكليف الزراعي الذي يقوم على أساس التغير المناخي لتوجيه عملية تفعيل وتمويل زيادة SLM في سياق البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية التابع للنيباد، وخطة العمل البيئية.

17) **يطلب من** مفوضية الاتحاد الأفريقي– النيباد تيسير علمية إنشاء آلية مشتركة فيما بين القطاعات تجمع وزارات الزراعة، والأراضي، والبيئة، والمياه، والثورة الحيوانية، والغابات، ومصائد الأسماك والوزارات الأخرى ذات الصلة بقطاع الزراعة، حسبما توجد على الصعيد القطري للنهوض بمنهاج جامع وشامل في معالجة التغير المناخي.

18) **يطلب من الدول الأعضاء** زيادة الدعم الاستثماري للمبادرات الرامية إلى تعزيز المعرفة والنهوض بتطوير المقدرة الفنية، وزيادة الممارسات المستدامة لإدارة الأراضي والمياه بما في ذلك الحفاظ على الزراعة والغابات الزراعية، وإدارة مستجمعات الأمطار.

19) **يحث** مفوضية الاتحاد الأفريقي–النيباد على العمل مع الدول الأعضاء ومراكز المعرفة ذات الصلة لضمان حالة قوية تقوم على أساس الدليل لتمويل كربون التربة والكربون في الأبعاد والمواقف الأفريقية خلال مفاوضات بروتوكول كايوتو القادمة بشأن التغير المناخي.

20) **يدعو** الحكومات والشركاء إلى زيادة الدعم التمويلي للإدارة المستدامة للأراضي وإدارة المياه الزراعية، وأنظمة الري والرقابة المائية لتعزيز الإنتاج الزراعي في أفريقيا ومعالجة مسألة التقلبات المناخية وما يرتبط بها من عدم الأمن الغذائي في سياق خطة البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية.

21) **يدعو** الدول الأعضاء إلى السعي بصورة كفاحية للحصول على فوائد من الآليات المنبثقة لتمويل الكاربون.

22) **يحث** مفوضية الاتحاد الأفريقي- النيباد والشركاء لضمان أن تكون المسائل والمبادرات المتعلقة بمحاربة التصحر، وإدارة المياه الزراعية مدروسة ومدمجة بصورة مباشرة في الجهود الرامية إلى دعم الإدارة المستدامة للأراضي وتدابير لتكيف التقلبات المناخية والتغير المناخي تقوم على أساس الزراعة (إعلان الجزائر).

5-1-2 **<u>أنظمة إقليمية للزراعة والتجارة والأسواق مسائل وتحديات لحفز التحول والنمو الاقتصاديين في أفريقيا</u>:**

23) **مراعاة** لأهمية الحكم الرشيد في الزراعة.

24) **اعترافاً** بأهمية معالجة القيمة المتسلسلة للإنتاج الزراعي بما في ذلك خفض التجهيز الزراعي وخسائر ما بعد الحصاد،

25- **وإدراكا** لأن تطوير القيمة المتسلسلة وإمكانيات الوصول إلى الخدمات المالية ينبغي أن تكون عناصر رئيسية لتعزيز الديمومة المالية والنمو لقطاعات الزراعة وما يتعلق بها من خلق الثروة،

26- **وإشارة** إلى الحاجة لصياغة وتنفيذ سياسات ذات صلة بإمكانيات الوصول إلى الأسواق،

27- **وإشارة أيضا** إلى أن تطوير سوق إقليمية مشتركة سيعالج بصورة هائلة المشاكل التي تواجهها الدول الأعضاء،

<u>فإن المؤتمر</u>:

28- **يحث** الدول الأعضاء للتأكيد من جديد على التزامها بتحقيق التحديث المستدام للزراعة والتحول الريفي في أفريقيا ووضع المزيد من التأكيد على السياسات التي

ترفع من الإنتاجية الزراعية وتتوسع في فرص السوق على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية،

29- **يحث** الدول الأعضاء لكي تدرس وتتقبل النقاط أدناه في رفع المنافسة واغتنام الفرص في الأسواق المحلية والإقليمية والدولية:

- رفع ودعم الأداء في أسواق التصدير التقليدية والإقليمية الجديدة،
- رفع المنافسة والتوسع في التجارة في الأسواق المحلية والإقليمية،
- إقامة شراكات وتحالفات لتعزيز القيمة المتسلسلة،
- ربط صغار المزارعين الملاك بالمشروعات متوسطة وكبيرة الحجم من خلال الترتيبات التعاقدية المبتكرة،
- تحسين الحكم القطاعي وإقامة أطر قانونية ملائمة للعمليات التجارية،

30- **يوصى** بأنه يتعين أن يتم – من خلال مفوضية الاتحاد الأفريقي – النيباد والمجموعات الاقتصادية الإقليمية – تولي القيام بمبادرات متناغمة حول الأعمال المبكرة التالية:

- تعزيز الآليات الخاصة بتيسير التجارة الزراعية،
- بناء مهارات فيما يتعلق بالتأييد والمفاوضات بشأن التجارة الدولية،
- تعزيز إدارة النوعية وتوفير خدمات التحقق،
- تشجيع عملية تنفيذ أنظمة لمواءمة إدارة المبيدات الحشرية في مختلف المجموعات الاقتصادية الإقليمية مع الأخذ في الحسبان المناطق المناخية الزراعية.

31- **يحث** الدول الأعضاء على تعزيز عملية إقامة السوق الزراعية الأفريقية المشتركة من خلال تطوير القيمة المتسلسلة الإقليمية لسلع زراعية إستراتيجية مختارة (بدون حدود)،

32- **يدعوا** الدول الأعضاء إلى ضمان سياسات ملائمة لقطاع الخدمات المالية لكي يلعب دوره في تطوير القيمة المتسلسلة ورفع نمو المشروعات الزراعية،

33- **يحث** الدول الأعضاء لكي تدعم، من خلال السياسات وتمول الاستثمار في القطاع العام، عملية تطوير الأعمال التجارية الزراعية والصناعة الزراعية، مع التأكيد على التجهيز والخفض الزراعي في خسائر ما بعد الحصاد على الأصعدة القطرية الإقليمية،

34- **يطلب من** مفوضية الاتحاد الأفريقي – النيباد تيسير إمكانيات الوصول إلى المعلومات وعملية التوسط في الشراكات العامة – الخاصة (بما في ذلك الائتلافات مع الشركاء الإنمائيين) لتعزيز ما يلي:

1- خطط الاستثمار الزراعي وتطوير المشروعات،

2-معارض المشروعات المشتركة للأعمال التجارية الزراعية،

3-تطوير أنظمة الأسمدة والبذور.

35- **يطلب من** مفوضية الاتحاد الأفريقي – النيباد والمجموعات الاقتصادية الإقليمية لكي تقوم على نحو مشترك بتيسير ودعم عملية تعزيز المقدرة التجارية والفنية لمنظمات المزارعين والاتحادات التجارية مع تركيز محدد على ما يلي:

1-تصميم واختبار نماذج تكامل فعالة للقيمة المتسلسلة لصغار المزارعين الملاك،

2-تصميم واختبار أنظمة مبتكرة لتطوير التدريب المهني وقوة العمل.

36- **يدعو** الدول الأعضاء إلى ضمان بيئة ملائمة لتحرير استثمار القطاع الخاص في تطوير القيمة المتسلسلة للسلع الغذائية والزراعية الإستراتيجية، وذلك عن طريق ما يلي:

1-خلق مناطق استثمار زراعي تفضيلية فيما بين الأقاليم في أحزمة الإنتاج ذات الإمكانية العالية لمثل هذه السلع،

2-خلق مراكز تميز للأبحاث والتنمية الزراعية في طوال القيمة المتسلسلة للسلع الزراعية الإستراتيجية.

37- **يحث** الدول الأعضاء للالتزام بالاتفاقية الدولية بشأن حماية الحياة النباتية وخلق مراكز تميز للسماح للمنتجات الزراعية الأفريقية بإمكانيات الوصول السهلة إلى الأسواق الدولية،

3.1.5 **تمويل الاستثمار: جعل الزراعة الأفريقية خيار استثماري قابلا للاستمرار**

38- **إشارة إلى** أن لدى الزراعة الأثر الأكبر على النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر، وإعرابا عن القلق إزاء أن هناك انخفاضا هائلا في التمويل المحلي والخارجي للزراعة في العقود الثلاثة الأخيرة،

39- **وإدراكا** بأن إمكانيات الوصول إلى الخدمات المالية لصغار المزارعين الملاك من وكالات التمويل هي أمر هام، فإن المؤتمر:

40- **يدعو** الدول الأعضاء إلى الالتزام من جديد بإعلان مابوتو فيما يتعلق بتخصيص 10 في المائة من ميزانياتها الوطنية لقطاع الزراعة لكي توضح بجلاء الدور الهام للزراعة في إستراتيجيات التنمية الوطنية لتخصيص الموارد بصورة ملائمة،

41- **يوصي** بأن تزيد الدول الأعضاء الاستثمارات في البنية التحتية وتعزيز فعالية المصروفات العامة من خلال تولي القيام بمراجعات للمصروفات العامة،

42- **يدعو** الدول الأعضاء إلى صياغة وتنفيذ سياسات وبرامج من شأنها أن تعزز قدرات أصحاب المصلحة بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني واستخدام الموارد المخصصة بصورة فعالة لزيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعية،

43- **يوصى** بأن تضع الدول الأعضاء حوافز مالية وغيرها لدعم التمويل المصرفي التجاري للزراعة ودعم التوسع في الخدمات المالية للمناطق الريفية وإقامة صناديق لرأس المال المشترك للمناطق الريفية،

44- **يدعو** مفوضية الاتحاد الأفريقي – النيباد إلى إقامة منتدى الجنوب إلى الجنوب للتنمية الزراعية في أفريقيا، يهدف إلى حفز معرفة ومهارات الخبراء علاوة على حشد التمويل الاستثماري في الزراعة الأفريقية،

45- **يطلب من** الدول الأعضاء والشركاء الإنمائيين الالتزام بمبادئ إعلان باريس وبرنامج عمل أكرا واحترامها، التي تلزم الحكومات للاستجابة إلى جهود الشركاء الإنمائيين لتعزيز فعالية العون،

46- **يدعو** مفوضية الاتحاد الأفريقي – النيباد أن تقوم – بالاتصال مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء والشركاء الإنمائيين بتيسير عملية إنشاء برنامج للمساعدة الفنية ومرفق للإعدادات الاستثمارية يعملان على تعزيز عملية تحليل الاستثمارات العامة وتقوية عملية التشاور لأصحاب المصلحة، وتشجيع الشركاء الإنمائيين على تجميع الموارد عن طريق منهاج عبر القطاعات أو منهاج يقوم على أساس البرامج،

47- **يدعو** الدول الأعضاء إلى تهيئة وتيسير بيئة ملائمة لاجتذاب من في المهجر إلى الاستثمار في الزارعة في أفريقيا عبر إطار للاستثمار الزراعي يتعين وضعه تحت قيادة مفوضية الاتحاد الأفريقي – النيباد،

48- **يدعو** رؤساء الدول والحكومات الأفريقيين إلى زيادة الاستثمار في التعليم العالي في الزراعة (المحاصيل، الثروة الحيوانية، خدمات الإرشاد، مصائد الأسماك وعناصر الصحة النباتية) ويدعو الاتحاد الأفريقي/النيباد لتحديد شبكات لمراكز التميز الأفريقية دعما لتنفيذ البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية في مجالات إستراتيجية،

49- **يدعو** الشركاء الإنمائيين الدوليين إلى زيادة استثماراتهم في التعليم والتدريب الزراعي في سياق البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية.

4.1.5 **حفز مشاركة الفقراء والمجموعات المستضعفة الأخرى في أنشطة الاقتصاد الريفي**

50- **إشارة إلى** أن من المهم تحديد السكان المستضعفين بما في ذلك الذين يعانون جسديا، ومن لا يملكون الأرض، والرعاة، والنساء، الخ..، وضمان أن احتياجاتهم للمشاركة في الأنشطة الاقتصادية مقبولة في إستراتيجيات النمو الزراعي،

51- **وإدراكا** لأهمية مشاركة الشباب في الزراعة والحاجة إلى التعجيل بالمصادقة على الميثاق الأفريقي للشباب،

52- **واعترافا** بالأثر السلبي لأسعار الغذاء المرتفعة وبصفة خاصة على الفقراء والمزارعين المستضعفين والأسر المستضعفة،

فإن المؤتمر:

53- **يحث** الدول الأعضاء على تيسير إصلاحات السياسة لإزالة الحواجز الاقتصادية والاجتماعية التي تحد من دخول المواطنين الفقراء في الأنشطة التجارية والاقتصادية ومشاركتهم فيها بصورة مستدامة،

يحث الدول الأعضاء على إضفاء صفة الأولوية على قيام البنية التحتية الأساسية لحفز الإنتاجية الزراعية وغير الزراعية (البنية التحتية، الأسواق، الاتصالات السلكية واللاسلكية، النقل، الخ..) لتؤدي إلى تنمية أوسع،

55- **يحث** الدول الأعضاء على التوسع في استثماراتها بسياسات وتدابير موجهة بصورة دقيقة للحماية الاجتماعية التي تخفض من الأخطار والتعرض لها وتعمل على تكملة الأسواق من خلال الدعم العام الذي يمكن التنبؤ به والذي يلائم الظروف المحلية على النحو الأفضل،

56- **يطلب من** الاتحاد الأفريقي – النيباد تيسير عملية تعيين شخصيات بارزة من داخل القارة ومن المهجر كسفراء الاتحاد الأفريقي للأمن الغذائي،

57- **يطلب من** الدول الأعضاء وضع مبادرات للأمن الغذائي تستهدف المجموعات الفقيرة والمهمشة الأخرى،

58- **يرحب** بالتزام فريق العمل رفيع المستوى التابع للأمم المتحدة بدعم الاستجابات الوطنية والإقليمية للأمن الغذائي من خلال إطار عمل شامل بشأن خفض تعرض الأسر والمجتمعات لخطر عدم الأمن الغذائي، ويرحب أيضا بالتزام فريق العمل بالبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية وبتفعيل GPAFS عن طريق البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا.

5.1.5 **اختيار إمكانيات الثروة الحيوانية للتنمية المستدامة:**

59- **إشارة** إلى أن لدى القطاع الفرعي للثروة الحيوانية واحدة من أعلى الإمكانيات للنمو الزراعي،

60- **وإدراكا** لأن القطاع الفرعي للثروة الحيوانية ممول بأقل من المطلوب وينبغي استكشافه واختباره،

61- **وعلما** بالحاجة إلى زيادة اعتمادات الميزانية للثروة الحيوانية من المتوسط الحالي البالغ 2.0 في المائة إلى حد أدنى قدره 3 في المائة،

فإن المؤتمر:

62- **يوصى** بزيادة الاستثمار العام للقطاع الفرعي للثروة الحيوانية كجزء من الجهود الشاملة للتنمية الزراعية،

63- **يدعو** الدول الأعضاء إلى وضع إطار لسياسة رعوية شاملة ونماذج مترابطة ومتكيفة لجني الثروة الحيوانية بغية تحقيق إمكانيات الوصول إلى الأرض والمياه والمرعى للحيوانات،

64- **يدعو** الدول الأعضاء إلى تعزيز إستراتيجيات إدارة الثروة الحيوانية على الأصعدة الوطنية والإقليمية واستجابة سياسة الثروة الحيوانية لتهديدات التغير المناخي،

65- **يوصى** بالحفاظ على التنقلات الرعوية وتنقلات الماشية ودعمها من خلال مواءمة أنظمة تنفيذ الصحة الحيوانية على الأصعدة الإقليمية الفرعية،

66- **يدعو** الدول الأعضاء إلى إدراك وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في توفير خدمات دعم الثروة الحيوانية، وتجهيز اللحوم وتغذية الصناعات التحويلية،

67- **يوصى** بالمشاركة المعززة والنشطة من جانب البلدان الأفريقية في المنظمات الدولية لتحديد المعايير.

5-1-6 مقترح بشأن إضفاء الصفة المؤسسية على مؤتمر وزراء الزراعة الأفريقيين:

68- **إذ يدرك** أن مؤتمر وزراء الزراعة الأفريقيين يعقد على مستوى القطاع الزراعي العريض وبالتالي يشمل كل مكونات القطاع الزراعي (بما في ذلك الوزارات القطاعية الفرعية لصيد الأسماك وتربية الماشية الخ...).

69- **وإذ يضع في الاعتبار** الأساس منطق ومبررات مؤتمر وزراء الزراعة الأفريقيين.

فإن المؤتمر:

70- **وافق** على مؤتمر وزراء الزراعة الأفريقيين وأوصى بأن يكون إضفاء الصفة المؤسسية عليه متزامنا مع الإصلاحات الجارية على أجهزة الإتحاد الإفريقي.

71- **يطلب** من النيباد/مفوضية الاتحاد الأفريقي وضع مشروع مقترح يشير إلى الإطار الوظيفي والهياكل الضرورية المطلوبة لإنشاء مؤتمر وزراء الزراعة الأفريقيين.

5-1-7 **<u>تقرير عن تنفيذ البرنامج الإفريقي الشامل للتنمية الزراعية:</u>**

72- **إذ يلاحظ** أن الملكية على مستوى الدول الأعضاء على المستوى القطري مسألة ضرورية لتنفيذ أجندة البرنامج الإفريقي الشامل للتنمية الزراعية.

73- **وإذ يقر** بالحاجة إلى تنفيذ السريع أجندة البرنامج الإفريقي الشامل للتنمية الزراعية بقيادة البلدان بما في ذلك الحاجة إلى نشر الوعي والفهم والالتزام المتزايد بأجندة البرنامج الإفريقي الشامل للتنمية الزراعية.

74- **وإذ يهتم** بضرورة القيام بمزيد رفع الوضع السياسي للبرنامج الإفريقي الشامل للتنمية الزراعية على المستوى الوطني

<u>فإن المؤتمر:</u>

75- **يوصى** أن تكلف النيباد/مفوضية الاتحاد الأفريقي بالتنسيق مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية، بالتعامل مع مشاركة الدول الأعضاء بنشاط في تعزيز تنفيذ أجندة البرنامج الإفريقي الشامل للتنمية الزراعية وفقا للخطوط التوجيهية التشغيلية المفصلة في "**دليل تنفيذ البرنامج الإفريقي الشامل للتنمية الزراعية**" الذي تم وضعه مؤخرا.

76- **يوصي** بأن تكلف النيباد/مفوضية الاتحاد الأفريقي بالتعاون مع الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران، بإنشاء آلية مراجعة منتظمة للقطاع الزراعي وفقا لمؤشرات الأداء الرئيسية.

77- **يوصي** الدول الأعضاء بتطوير نظم تحليل الإستراتيجيات ودعم المعرفة لتسهيل التنفيذ والتخطيط القائمين على النتائج والأدلة، خاصة عبر استهداف وتعقب سياسات وبرامج الاستثمار بما في ذلك النتائج ذات الصلة.

78- **يدعو** الدول الأعضاء إلى الالتزام برفع تقارير منتظمة إلى المحافل الإقليمية والقارية من خلال آلية محددة عن التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج الإفريقي الشامل للتنمية الزراعية بما في ذلك إعداد تقارير عن ثوابت الأثر والنتائج بما في ذلك الإنفاق من الميزانية العامة على الزراعة والإنتاجية والتجارة والأسواق والأمن الغذائي والتغذية والبحوث وخدمات الإرشاد.

79- **يحث** النيباد التابع لمفوضية الاتحاد الأفريقي أن تقوم بالاشتراك مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية، أن تقوم بتسهيل ودعم المشاركة الاستباقية للمزارعين ومنظمات المزارعين النشطة في دفع أجندة البرنامج الإفريقي الشامل للتنمية الزراعية على كافة المستويات.

80- **يطلب** من منظومة الأمم المتحدة والوكالات/الشركاء الثنائيين والإنمائيين الآخرين دعم جهود التنمية الزراعية على المستويين القطري الإقليمي في إطار برنامج الإفريقي الشامل للتنمية الزراعية.

81- **يطلب** من النيباد التابع لمفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية ضمان توفير الدعم للدول الأعضاء لتسهيل الحوار الشامل على أعلى مستويات سياسية والمسائل السياسية بما في ذلك الهيئات البرلمانية الوطنية والإقليمية في تقاسم الوعي بتنفيذ البرنامج الإفريقي الشامل للتنمية الزراعية وأفضل الممارسات.

82- **يطلب أيضا** النيباد/مفوضية الاتحاد الأفريقي بالتعاون مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية تسهيل بناء القدرات ذات الصلة لتحقيق تخطيط معزز على نحو أكبر وقدرات تصميم البرامج على المستوى القطري بالتركيز على نقل المهارات في تحليل القطاع وتصميم برامج الاستثمار فضلا عن تجادل الخبرات بصورة منتظمة عبر القارة.

8.1.5 **تعزيز الإنتاجية الزراعية: دور البحوث:**

83- **إذ يدرك** أهمية الاستثمار في البحث والتطوير الزراعي.
84- **وإذ يقر** بالحاجة إلى وضع تأكيد أكبر على خدمات الإرشاد الزراعي.
85- **وإذ يدرك أيضا** أهمية التأكد من أن البحث الذي يتم القيام به له صلة بمواقع محددة وان المزارعين مشاركون بنشاط في عملية البحث.

فإن المؤتمر:

86- **يدعو** الدول الأعضاء وأصحاب المصالح ذوي الصلة إلى زيادة الاستثمار في البحث والتطوير الزراعي.
87- **يشجع** الدول الأعضاء على تعزيز دعمها للإرشاد الزراعي.
88- **يدعو** الدول الأعضاء إلى تحسين المناهج الدراسية واتخاذ الخطوات اللازمة لتقوية نظم التعليم العالي الزراعي.
89- **يدعو** الدول الأعضاء إلى إدماج إنشاء أنظمة التدريب المهني وتنمية القوى العاملة في المناطق الريفية في إستراتيجيات التعليم القطرية وذلك لرفع مهارات صغار المزارعين ورفع مستوى المنافسة الطويلة المدى وتشجيع الشباب على المشاركة في القطاع الزراعي.

9.1.5 **مؤتمر الإتحاد الإفريقي – جامعة الدول العربية حول التنمية الزراعيـــة والأمـــن الغذائي:**

90- **إذ يعرب** عن تقديره للتعاون المتزايد بين الدول الأعضاء وجامعة الدول العربية

91- **وإذ يدرك** أهمية الاجتماع الإفريقي- العربي المشترك القادم حول التنمية الزراعية والأمن الغذائي .

فإن المؤتمر:

92- **يشجع** مفوضية الإتحاد الإفريقي والأمانة العامة لجامعة الدول العربية على مواصلة الأنشطة التحضيرية لضمان التنظيم الجيد للاجتماع الإفريقي- العربي المشترك حول التنمية الزراعية والأمن الغذائي والذي سيعقد في 23 – 26 سبتمبر 2009.

93- **يدعو** كافة الدول الأعضاء في الإتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية إلى المشاركة النشطة في الاجتماع الوزاري الإفريقي- العربي المشترك حول التنمية الزراعية والأمن الغذائي في سبتمبر 2009.

94- **يطلب** الدول الأعضاء أيضا إلى إعداد برامج استثمار في إطار البرنامج الإفريقي الشامل للتنمية الزراعية لمناقشتها خلال الاجتماع الإفريقي- العربي المشترك القادم حول التنمية الزراعية والأمن الغذائي.

10.1.5 **تعقب الإنفاق العام:**

95- **إذ يستحضر** الحاجة إلى مواءمة تعريف الزراعة في الدول الأعضاء عند قياس أو تعقب مخصصات الميزانية الزراعية والإنفاق منها.

96- **وإذ يستحضر أيضا** تصنيف الإتحاد الإفريقي المعدل لوظائف الحكومة بوصفه التصنيف العام للقارة.

97- **وإذ يلاحظ** أنه بعد صدور "إعلان مابوتو" شهد التمويل والنمو الزراعي تحسنا، بالرغم من انه لا يزال هنالك الكثير من ما ينبغي القيام به.

98- **وإذ يلاحظ أيضا** أنه وبالرغم من أن أفريقيا جنوب الصحراء قد زادت من إنفاقها الإجمالي على الزراعة، لا يزال الرقم منخفضا مقارنة ببقية العالم.

99- **وإذ يقر** بأن الدول الأعضاء تحتاج إلى زيادة إنفاقها في القطاع الزراعي، والذي يجب أن يقاس مقابل إجمالي الناتج المحلي الزراعي لضمان تحليل أفضل عما إذا كانت البلدان تستثمر بفاعلية لتحقيق النمو المستهدف في القطاع.

فإن المؤتمر:

100- **يوصي** الدول الأعضاء بالاستثمار في القطاعات الزراعية الفرعية التي ستسهم بفاعلية في تحقيق الزيادة المستهدفة في معدل النمو الزراعي بنسبة 6%

101- **يطلب** من النيباد/مفوضية الاتحاد الأفريقي تسهيل تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في زيادة القدرة على التحليل وتحديد الأولويات الزراعية لتعزيز مساهمة ميزانية القطاع العام في الزراعة، أي تحقيق أهداف "إعلان مابوتو".

11.1.5 الآلية الإفريقية لتمويل الأسمدة:

102- **إذ يستذكر** قمة أبوجا حول الأسمدة والقرارات الإثني عشرة للقمة بما في ذلك الدعوة إلى إنشاء صندوق ضمان ائتمان الأسمدة على المستوى الوطني.

103- **وإذ يعترف** بالإنجازات التي تحققت في إطار الآلية الإفريقية لتمويل الأسمدة.

فإن المؤتمر:

104- **يوصي** الدول الأعضاء بتسريع تنفيذ الآلية الإفريقية لتمويل الأسمدة من خلال اتخاذ إجراءات مبكرة لسد الفجوة بمبلغ 2.5 مليون دولار أمريكي بغية التفعيل الفوري لأنشطة الآلية الإفريقية لتمويل الأسمدة والتي تشمل:

(1) وضع خطوط توجيهية/خطة تعتمد على الدليل حول كيفية تنفيذ الإعانات المالية المقدمة لدعم الأسمدة بطريقة هادفة ومستدامة ومواتية للسوق بالتعاون مع النيباد/مفوضية الاتحاد الأفريقي،

(2) وضع خطط إقليمية لشراء وتوزيع الأسمدة في شراكة مع المصارف الإقليمية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والمؤسسات الأخرى العامة والخاصة بما في ذلك دراسة الأدوار التي يمكن أن يلعبها مركز الأسمدة الإفريقي في زيمبابوي،

(3) الشروع في إرسال بعثات توعية مشتركة للنيباد/مفوضية الاتحاد الأفريقي وبنك التنمية الإفريقي ومجلس إدارة الآلية الإفريقية لتمويل الأسمدة، إلى البلدان والوكالات المانحة لتشجيعها على المساهمة في التمويل،

(4) أن تنظم النيباد/مفوضية الاتحاد الأفريقي وبنك التنمية الإفريقي اجتماع إعلان التعهدات للشركاء،

(5) زيادة تخصيص الموارد لصياغة توصيات جديدة وحديثة بشأن الأسمدة وإدماج تكنولوجيات جديدة وتقنيات زراعة، مثلا، زراعة الصيانة التي ستحسن من فاعلية استخدام الأسمدة،

(6) إجراء دراسات حول تقييم الجدوى الفنية والاقتصادية لإنتاج الأسمدة للأسواق الإقليمية باستخدام المصادر الخام المحلية،

(7) سن وتنفيذ قوانين رسمية تحكم قطاع الأسمدة وبناء القدرات لإجراء فحوصات للأسمدة في نقطة البيع،

(8) إزالة كافة الضرائب المباشرة وغير المباشرة على الأسمدة لجعل الأسمدة سلعة إستراتيجية بدون حدود.

(9) إنشاء مشاريع ضمان الائتمان للأسمدة على المستوى الوطني للمستوردين، والمتعاملين الزراعيين والمزارعين. ويمكن أن يأتي التمويل من المانحين وبنوك التنمية الإقليمية.

2.5 **الأراضي:**

1.2.5 **حول قضايا وتحديات الأراضي في إفريقيا:**

105- **إذ يعيد التأكيد** على الالتزامات التي أعلنها الإتحاد الإفريقي والدول الأعضاء للقضاء على الفقر بغية رفع مستويات معيشة شعوبنا وتحقيق رفاهية أجيالنا القادمة،

106- **وإذ يدرك** أهمية الأراضي في استدامة النمو الاجتماعي والاقتصادي والتنمية في إفريقيا مما يتطلب تامين الأراضي واستخدامها وإداراتها بصورة مستدامة،

107- **وإذ يدرك** التراث الغني للموارد الإفريقية ذات الصلة بالأراضي خاصة النظم الإيكولوجية الطبيعية الفريدة،

108- **وإذ يدرك أيضا** تنوع وتعقيد هذه النظم التي تتم من خلالها إدارة واستخدام الأراضي والموارد ذات الصلة،

109- **وإذ يلاحظ** تنوع المسائل والتحديات التي تواجه الوصول إلى واستخدام وإدارة موارد الأراضي،

110- **وإذ يلاحظ أيضا** التهديد المتعلق بالأراضي والموارد ذات الصلة بما في ذلك لتلك الناشئة من التغيرات في البيئة والاقتصاد والسياسة الدولية،

111- **وإذ يدرك** الحاجة إلى نظم قوية لإدارة الأراضي متأصلة في قواعد الاستدامة كمحاولة لضمان صون وحماية وتجديد الأراضي الإفريقية والموارد ذات الصلة،

فإن المؤتمر:

112- . **يوصى الدول الأعضاء:**

(1) بالاعتراف بأنماط تمليك الأراضي المتعددة وأوجه التكامل بينها عند وضع السياسات،

(2) تعزيز أمن تمليك الأراضي للنساء مما يستحق اهتماما خاصا،

(3) الاعتراف والتخطيط الجيد للتنوع في أساليب استخدام الأراضي في المناطق الحضرية والريفية،

(4) تطوير نظم مناسبة للتوثيق وتأمين حقوق الأراضي لتسهيل الاعتراف السريع والتأكيد على الوصول إليها وملكيتها،

(5) تنسيق وتوضيح الروابط بين الأراضي والسياسات القطاعية،

(6) تحديد وحل النزاعات الناشئة من الخصومات المتعلقة بالأراضي نتيجة لتنوع الاستخدامات،

(7) ضمان نص قوانين الأراضي على الوصول بالتساوي إلى الموارد ذات الصلة بالأراضي لكافة مستخدميها بمن فيهم النساء والشباب الذين لا يملكون الأراضي والمجموعات الضعيفة مثل المشردين داخليا.

2.2.5 **حول تطوير وتنفيذ سياسة الأراضي:**

113- **إذ يلاحظ** الإجماع الناشئ بين الدول الأعضاء بشأن الحاجة إلى تطوير سياسات شاملة للأراضي وترجمتها لبرامج فاعلة،

114- **وإذ يلاحظ أيضا** التقدم المطرد الذي أحرزته الدول الأعضاء في وضع واستعراض ومراجعة سياسات الأراضي الشاملة وتنفيذها حتى تلعب العديد من قطاعات الأراضي دورا هاما في التنمية،

فإن المؤتمر:

115- **يوصي** الدول الأعضاء:

(1) بمراجعة قطاعات الأراضي لديها بغية تطوير سياسات شاملة تضع في الاعتبار حاجاتها الخاصة،

(2) بناء القدرات البشرية والفنية والمالية الكافية لدعم تطوير وتنفيذ سياسة الأراضي،

(3) التأكد من أن عملية تطوير وتصميم وتنفيذ استراتيجيات الأراضي شاملة لتحاشي التجزئة في عملية إدارة الأراضي.

(4) تطوير مشاركة أصحاب المصالح المتعددين في عمليات تطوير وتنفيذ سياسة الأراضي.

2.3.5 **حول رصد التقدم في تطوير وتنفيذ سياسة الأراضي:**

116- **إذ يقر** بأهمية متابعة التقدم المحرز في تطوير وتنفيذ سياسة الأراضي في إفريقيا والوسائل والمؤشرات المتاحة غير الكافية في هذا الخصوص،

فإن المؤتمر:

(1) **يوصي** بأن يكون الإتحاد الإفريقي واللجنة الاقتصادية لإفريقيا وبنك التنمية الإفريقي بالتعاون مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء، في طليعة من يقومون بتطوير مؤشرات مناسبة لمتابعة التقدم المحرز،

(2) **يحث** على تطوير آلية تشاركية شاملة لمتابعة هذا التقدم بتعاون وثيق مع الدول الأعضاء على المستوى الوطني،

(3) **يدعو** الدول الأعضاء إلى إجراء مراجعة قطاعية لقطاع الأراضي في إطار آلية الإتحاد الإفريقي للمراجعة المتبادلة بين الأقران فضلا عن استخدام آليات أخرى.

2.3.5 **حول الإطار والخطوط التوجيهية بشأن سياسة الأراضي في إفريقيا:**

117- **إذ يرحب** بالمبادرة المشتركة التي قام بها اتحاد مفوضية الإتحاد الإفريقي واللجنة الاقتصادية لإفريقيا وبنك التنمية الإفريقي بدعم من منظمات الشركاء الإنمائيين، بوضع مشروع إطار وخطوط توجيهية قارية بشأن تطوير وتنفيذ سياسة الأراضي

بغية استخدامها كأحد المصادر بالنسبة للدول الأعضاء في إطار جهودها الرامية إلى تحسين أداء مختلف قطاعات الأراضي بها،

118- **وإذ يعرب** عن تقديره للمناقشات والاستشارات الشاملة التي أجريت ومداخلات الخبراء في إطار التحضيرات لوضع أطار وخطوط توجيهية قارية بشأن سياسة الأراضي في أقاليم إفريقيا الخمسة،

فإن المؤتمر:

119- **اعتمد** الإطار والخطوط التوجيهية بشأن سياسة الأراضي في إفريقيا،

120- **يحث** الدول الأعضاء أن تأخذ علما بالخطوات المكررة المحددة في الإطار والخطوط التوجيهية بشأن سياسة الأراضي في إفريقيا لإستراتيجياتها لتطوير وتنفيذ هذه السياسة،

121- **يطلب:**

أ) **من** الدول الأعضاء

(1) تحديد أولويات، وبدء وقيادة عمليات تطوير وتنفيذ سياسة الأراضي في أرضها، بغض النظر عن مدى مساهمة أصحاب المصالح المتعددين في هذه العمليات بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص والشركاء الآخرين،

(2) دعم بروز إطار مؤسسي مطلوب لتنمية سياسة الأراضي وتنفيذ برنامج إصلاح الأراضي بصورة فاعلة،

(3) تخصيص موارد مالية كافية لعمليات سياسة الأراضي والإصلاح بما في ذلك رصد التقدم المحرز،

ب) المجموعات الاقتصادية الإقليمية

(1) عقد منابر إقليمية دورية لتسهيل تطوير وتنفيذ ورصد سياسة الأراضي وتبادل المعلومات والتعلم على أساس تجارب الدول الأعضاء في تطوير وتنفيذ سياسة الأراضي،

(2) تحديد ومعالجة مسائل سياسة الأراضي بصورة مناسبة في الإطار العام للسياسة الزراعية،

(ج) على مفوضية الإتحاد الإفريقي بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لإفريقيا وبنك التنمية الأفريقي والشركاء:

1) دراسة إنشاء إطار مؤسسي كاف (مثل منتدى الأرض أو لجنة الأرض)، لتنسيق أنشطة المتابعة وتوفير التنسيق وتسهيل التعلم المتبادل من قبل الدول الأعضاء عند تطوير ومراجعة سياساتها الخاصة بالأراضي وفقا للإطار والخطوط التوجيهية،

2) دراسة إنشاء صندوق لدعم أنشطة المتابعة من قبل مفوضية الإتحاد الإفريقي والدول الأعضاء لتعزيز عمليات تطوير وتنفيذ سياسة الأراضي،

3) دراسة إنشاء آلية للدول الأعضاء لتقديم تقاريرها عن تقدمها في إصلاح الأراضي (مثل استخدام الآلية الإفريقية للمراجعة بين الأقران أو أي ترتيب منفصل)،

4) ضمان استمرار فريق العمل الإفريقي حول الأراضي وتوسيعه لتمثيل كافة الأقاليم بغية المساعدة في تنفيذ الإطار والخطوط التوجيهية،

5) دراسة إضفاء الصبغة المؤسسية على مؤتمر وزراء الأراضي كجزء من اللجان الفنية المتخصصة ذات الصلة للإتحاد الإفريقي.

12- **كلمات الوزراء:**

122-كلمات الوزراء ورؤساء الوفود خلال مؤتمر وزراء الزراعة وتربية الماشية والأراضي. ألقى الوزراء ورؤساء الوفود المذكورين أدناه الكلمات التالية خلال الاجتماع:

وزير الزراعة، لبوركينا فاسو

وزير الزراعة، للجماهيرية العربية الليبية

وزير الزراعة والثروة الحيوانية لبوروندي

وزير الأراضي والتخطيط العمراني والبيئة لسيراليون

وزير الزراعة للجمهورية الصحراوية

الأمين العام وممثل وزير الأراضي والموئل بمالي

نائب وزير صيد الأسماك، موزمبيق

نائب وزير الأراضي وإعادة التوطين، ناميبيا

وزير الزراعة لكينيا

وزير الزراعة للسودان

المدير العام للزراعة وشؤون الأراضي لجنوب إفريقيا

الإيكواس، مفوض الزراعة والبيئة والموارد المائية

الآلية الدولية – اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، منسق إفريقيا

123-وفي الكلمات، ركز الوزراء على الحاجة إلى أن تشارك إفريقيا بقوة خاصة على مستوى السياسة وتمويل الاستثمار لتسريع الزراعة والتنمية الريفية، والإدراك بأن الأراضي هي المورد الرئيسي للتنمية في إفريقيا. وقد ذكر أن إطار النيباد/ البرنامج الإفريقي الشامل للتنمية الزراعية وفر "طاقة" متجددة ترجمت في بعض المكتسبات الإيجابية لبناء وحشد القدرات فضلا عن زيادة مستويات تمويل الاستثمار في الزراعة من كلا القطاعين العام والخاص.

124- أشارت الكلمات إلى أن تحقيق المستويات المستهدفة من الإنتاجية الزراعية ضرورية لقدرة إفريقيا على التعامل مع الأمن الغذائي وتحديات القضاء على الفقر.

125- أبرزت الكلمات الاعتماد على محاصيل قليلة والتعرض بالأزمات المناخية والمالية كبعض التحديات الرئيسية التي تواجه الزراعة الإفريقية.

126- دعمت الكلمات فكرة إضفاء الصبغة المؤسسية على مؤتمر وزراء الزراعة والأراضي وتربية الماشية، مؤكدين على أن ذلك أداة مهمة في تحريك التنمية الزراعية في إفريقيا بما في ذلك ضمان متابعة المقررات التي اتخذت خلال العديد من اجتماعات وقمم الإتحاد الإفريقي. وحث الوزراء النيباد/مفوضية الإتحاد الإفريقي على المشاركة خاصة لدعم البلدان التي تنفذ مقررات الإتحاد الإفريقي والمقررات الإقليمية السابقة.

13- **<u>اعتماد تقرير الوزراء:</u>**

127- اعتمد الوزراء تقريرهم.

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository **http://archives.au.int**

Organs Council of Ministers & Executive Council Collection

2009

http://archives.au.int/handle/123456789/3599

Downloaded from African Union Common Repository